قالت العرب

أنا فيلسوف وكرهت طعم الفلسفة / وباحب نور الموجودات / وبحب إيه
تاني البنات / ما ترسينيش يا رب على بر الحقيقة / وكفاية طعم الغمازات
/ شهد وعجب / وديم عليا الانفلات وبلاش تعب / شوفتي الجنان انتي
السبب / فجرتي فيا رغم عقل الفلسفة / أدب على قلة أدب

المشهد

العدد 326 - السنة الحادية عشرة ـ الأحد 1 يناير 2023 ـ 8 جمادى الأخرة 1444هـ

ملاحظات أولية عن بعد على انتخابات 17 ديسمبر

مأزق قيس سعيد أم أزمة تونس (3-6)

هل سقطت شرعية الرئيس " قيس سعيد" ونظامه بعد الانتخابات تشريعية التونسية ١٧ ديسمبر ٢٠٢٢؟.

من مكر التاريخ أن تغرى الرجل الأصوات التى حصدها فى الجولة الثانية للرئاسة ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ . وتقدر بنحو ٢،٧ مليون ناخب وبنسبة ٧٢ فى المائة . بتضخيم مبالغ فيه عن "شرعيته " و"مشروعيته"، وبشعور طاغ "بالزعامة" مع نزوع بلا حدود للانفراد بالسلطة والتوسع فى الصلاحيات. صحيح هذا أعلى رقم من الناخبين وأعلى نسبة بينهم فى انتخابات رئاسية بعد الثورة، وحيث كان المرحوم الرئيس"الباجى قايد السبسي" قد حصد ١،٧٣ مليون صوت وبنسبة ٥٥،٨ فى المئة أمام منافسة الرئيس حينها الدكتور "المنصف المرزوقي" فى ٢٠١٤.

لكن بلاشك كانت هذه الانتخابات، وبخاصة جولتها الحاسمة بين "السبسي" و"المرزوقي" فى ديسمبر ٢٠١٤ ، أكثر تنافسية مقارنة بما لحقها. وكان ثنائى هذه الانتخابات قد حصدا بمفردهما ٧٢،٨ فى المائة من إجمالى أصوات المتنافسين فى الجولة الأولى . وبالمقابل فإن "□عيد" لم يحصد فى الجولة الأولى لرئاسية ٢٠١٩ سوى نحو ٦٢٠ ألف صوت وبنسبة ١٨،٤ فى المائة فقط مقابل منافسه فى الجولة الحاسمة رجل الأعمال ورئيس حزب "قلب تونس"، الذى حاز على ٥٢٥ ألفا وبنسبة ١٥،٦ فى المائة من إجمالى الأصوات التى ذهبت للمرشحين كافة.

هل يمكن فصل شرعية الرئيس عن مشروعه ؟.. ومن مهد الطريق لـ 25 جويلية؟

النهضة أسهمت في ترسيخ سطوة سعيد خلال بدايات حكمه

السياق فصل شرعية الرجل عن المشروع. لكن يظل ما يحول دون استخدام مصطلح "سقوط الشرعية" بثقة تامة هو مايبدو من حيرة قطاعات من التونسيين إزاء غياب بديل مقنع جدير بثقتهم، فى ظل المطاعن المأخوذة على معارضيه وحملة التشوية الضارية والمبالغات المتواصلة التى استهدفتهم والديمقراطية. والثورةالتونسية.

مالم يجرؤ عليه الرئيس "السبسي"

بالطبع يتحمل «قيس سعيد» بشخصه وبمنصبه مسئوليته فى الإنزلاق بتونس إلى أزمة تضرب فى شرعية مؤسستى الرئاسة والبرلمان، بل والسلطات الثلاث كافة، بإضافة القضاء.

وواقع الحال، فإن الرئيس المنتخب ديمقراطيا بإشراف (الإيزي) المنتخبة التى كانت والمحسوبة على «العشرية السوداء» بوصم أنصاره ودعميه فى الداخل والخارج ، ألحق فى الشهور الماضية أضرارا جسيمة بسلطات الدولة الثلاث (تنفيذية وتشريعية وقضائية) وقوض من مصداقيتها، كما حطم هيئات دستورية مستقلة أسهمت فى الانتقال إلى الديمقراطية كالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمجلس الأعلى للقضاء المنتخب والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين ، وبالطبع (الإيزي) . وكلها من مكتسبات الثورة والعشرية التالية عليها.

باختصار فعل بهذه الهيئات مالم يجرؤ أن يقدم عليه سلفه الرئيس «السبسي» رحمه الله، والذى اكتفى بتصريح هنا أو هناك يعبر فيه عن عدم اقتناعه بها، أو بالمساهمة عبر مواقف سلبية غير مكترثة فى تعطيل تشكيل المحكمة الدستورية. ويحضرنى فى هذا السياق، هجومه على هذه الهيئات المستقلة الوليدة فى حوار نشرته جريدة «الصحافة « التونسية صباح ٦ سبتمبر ٢٠١٧ ، وحين اعتبر أن دستور ٢٠١٤ حرص على استغلال عمل هذه الهيئات إلى حد «تعطيل وشلل السلطات والتغول على الدولة». وفى تفسير هذا الموقف كان يجرى استدعاء ماضى الرجل كمسئول ورجل دولة فى عهد الرئيس «بورقيبة» وبداية عهد الرئيس «بن على» وبالقول بأنه لم يتخلص بعد من عبء ماضيه فى سلطات وحكومات استبدادية. وهذا على الرغم من أن العديد من المواقف الأخرى بعد الثورة أظهرت تقبله وانفتاحه من موقع رئيس الحكومة فرئيس الجمهورية على الديمقراطية و العصر. وأيضا ما يتمتع به من «روح رياضية مرحة» فى مواجهة انتقاده، وحتى بشأن خسارته لدعوى قضائية نهاية يناير ٢٠١٩ رفعها ضد مدون إلكترونى اعتبره رئيس الجمهورية نشر تحريضا يهدد حياته. وهو ما اعتبره تونسيون سابقة فى العالم العربي.

حركة تصحيحية أم إنقلاب؟

والحقيقة أن مناهضة الهيئات المستقلة والتحولات والعمليات الديمقراطية على هذا النحو لم يكن موقفا فرديا من الرئيس«السبسي».وتصريح الرجل فى جريدة «الصحافة « يعبر عن تيار كامن داخل سلطة الدولة وجهازها ظل معاديا للانتقال إلى الديمقراطية، وغير مستسيغ لممارسة رقابة مستقلة على هذه السلطة وهذا الجهاز، أو على الاستعداد بالقبول بما يسمى بـ«السلطة المضادة». ويبدو أن هذا التيار وجد ضالته بعد هذه السنوات فى الرئيس «قيس سعيد» وتوجهاته الشعبوية التسلطيةالرئاسوية.

بالطبع لايمكن إنكار دور الشخص فى إعادة انتاج حكم الفرد/ الرئيس/ الزعيم واسع السلطات وربما مطلقها مع مراحل الإنقلاب على الثورات كما فى نموذج«البونابارتية»الفرنسية، أو بالنسبة لنماذج قريبة العهد داخل النطاق الجغرافى الثقافى لتونس. لكن يظل من الخطأ إغفال أدوار قوى مجتمعية ونخب سياسية بمساندة إقليمية ودولية فى عملية إعادة الانتاج هذه، وكخيار يتبناه «السيستيم»، ويحظى بقبول ما بين المواطنين. وهذا مع الاخذ فى الاعتبار أن الرئيس «قيس سعيد» قد انتقل ليصبح على رأس « السيستيم « . بل و«السيستيم» نفسه. وبعدما أصبح الواجهة والقيادة فيما جرى ويجرى.

وصحيح أيضا أن الرجل آخرج انقلابه على البرلمان والهيئات المستقلة والحريات بداية فى صورة «حركة تصحيحية» لمسار ثورة تعثرت أو ضلت الطريق. حركة تصحيحية يطلبها الشعب ويؤيدها. لكن ومن اللحظة الأولى كان واضحا أن شراع سفينة هكذا «تصحيح» تدفعه رياح القوى المعادية للثورة. بل أن «التصحيح» كان فى جوهره انقلابا على الثورة والديمقراطية. كان «تصحيحا» بالقول والبروباجندا انقلب بالفعل إلى إنقضاض وإجهاز على الثورة وما حققته، بل وقطع الطريق على استمرار مسار الديمقراطيةوفرصها.

علامات مبكرة لانقضاض ٢٥ جويلية

كان الأمر من البداية جليا على هذا النحو لمن يتابع ظهور هذه الوجوه الداعمة المروجة لإجراءات ومشروع«سعيد»فى وسائل الإعلام محلية وإقليمية. وكان حلف الثورة المضادة/ نظام مافبل ٢٠١١ جاهزا لاحتضان إجراءات ٢٥ جويلية والرئيس «سعيد» مساندا داعما. وثمة من التقط إشارات مبكرة قبلها لقرب هذا «الإنقضاض». ويمكن الاكتفاء هنا بالإشارة لعلامات منسوبة إلى الرئيس«قيس سعيد» نفسه مثل إعلانه فى عيد تأسيس قوات الأمن الداخلى ١٩ أبريل ٢٠٢١ إنه بوصفه رئيسا للقوات المسلحة بمقتضى الدستور يرأس أيضا هذه القوات (التابعة لوزارة الداخلية وهى جزء من الحكومة). وأيضا رفضه التصديق على تعديل تشريعى لتسهيل تشكيل المحكمة الدستورية فى مايو/ يونيو ٢٠٢٠ ما أسفر عن اسقاط التعديل، والاستمرار فى عرقلة إقامة المحكمة.

أما العلامات التى قرأها حلف الثورة المضادة خارج قصر قرطاج، فمنها تصاعد إحباط ويأس قطاعات واسعة من المواطنين، بما فى ذلك من ارتفع سقف طموحها أملا فى «تحسين أحوالها المعيشية مع الثورة». إحباط ويأس شمل الواقع الاقتصادى والاجتماعي، وكذا السياسية والبرلمان مع الصور السلبية لمهاترات قادها قطبا الحزب «الدستوى الحر» لعبير موسى و«إئتلاف الكرامة» لسيف الدين مخلوف تحت قبة مجلس نواب الشعب. وقد كان من مكتسبات الثورة بث جلسات البرلمان مباشرة على الهواء دون رقابة، فيما يمارس هو الرقابة والتشريع على نحو يحسد التونسيين عليه شعوب وأمم ونخب من المحيط إلى الخليج. يضاف إلى هذا، أزمة حزب «النهضة» الإسلامى وخصومه فى الآن نفسه. وهى أزمة متعددة الجوانب منها ما يتعلق بتعطيل الديمقراطية الداخلية وشيخوخة القيادة (وتحديدا رئيسه الغنوشي) وانتهازية التحالفات الحزبية وتقلباتها وعدم إعطاء المسألة الاقتصادية الاجتماعية الاهتمام الكافى والواجب.

وكل هذا وغيره أسهم فى تعميق أزمة الثقة والمصداقية عند المواطنين إلى جانب مفعول حملات الثورة المضادة ذاتها التى لم تتوقف يوما بعد ١٤ يناير ٢٠١١ . وهذا على الرغم من أن رموز الثورة المضادة وقواها ظلت فى الحكم محصنة من العزل السياسي. بل ولها النصيب الأوفر من الهيمنة على القرار السياسى ومفاصل الدولة ومؤسسات الحكم. وهكذا مارست الثورة المضادة/ نظام بن اللعبة المزدوجة المكررة فى تجارب عديدة لثورات مغدورة فى منطقتنا من التحالف مع الإسلاميين وبعض خصومهم بين القوى الجديدة، ثم العودة إلى اقصائهم واستئصالهم جميعا. وفى الحالتين يظل الهدف واحد هو القضاء على الثورة وتقويض مكتسباتها من حريات وحقوق ومؤسسات وليدة.

وبالأصل فإن الديمقراطية الوليدة بتونس كانت مأزومة. وهذا مع أنها أنجزت أفضل حصاد من المكتسبات للناس على أصعدة الحريات والحقوق، بما فيها حتى الاجتماعية – الاقتصادية مقارنة بكافة دول انتفاضات وثورات العقد الأول من القرن الحادى والعشرين فى المنطقة العربية. فقد عززت ثقافة اعتقاد المواطن وثقته ومجاهرته فى الفضاءات العامة بحقوقه على الدولة بما فى ذلك العمل، وهو ما اصبح منكورا ومهدرا فى «دول وطنية» بعالمنا العربى رفعت شعارات الاشتراكية قبل عقود. بل وقدمت عشرية ما بعد الثورة العديد من فرص العمل والخدمات لم تكن متاحة أو متصورة قبلها.

لكن يظل من الخداع القول بأن الثورة وقواها ومؤيديها كانوا قد انتصروا تماما فى تونس، وأن تغييرا جذريا تم إنجازه على جبهة علاقة المواطن مع القوى الطبقية الاجتماعية المهيمنة منذ ما قبل الثورة على الاقتصاد وداخل جهاز الدولة الذى ظل تقريبا على حاله. بل سرعان ما أحيط بقداسة وتصورات غير موضوعية تحول من المنبع حتى محاولة «الإصلاح» لأدائه البيروقراطى وتعديل الموازين بين كوادره والمواطنين.

مسألة السلطة والتغيير

وظلت مسألة السلطة بمثابة الداء الذى يعرقل التغيير. صحيح دخل إليها وافدون جدد كما اتسعت حدود نخبة السياسية والحكم على نحو غير مسبوق على مدى عشرات السنين السابقة وتنوعت، وأتاح النظام شبه البرلمانى غير الكامل . وعززه دستور يناير٢٠١٤ مع حرية تنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات وإتساع الحريات فى الفضاء العام والصحافة المتعددة . أكبر استيعاب وتمثيل ممكن للقوى السياسية والمجتمعية ولألوان فكرية وكتل وجماعات كانت محرومة من الشرعية جراء استبداد وفساد والنخبوية الضيقة الإقصائية لما قبل الثورة. وسمح لهذه القوى المتعددة وممثليها ورموزها المحجوبة قبل الثورة بحضور ما وللمرة الأولى داخل مؤسسات البرلمان والحكومة والرئاسة.

لكن الهيمنة الأعلى والأكثر نفوذا فى صنع القرار ورسم السياسات بقيت بين أيدى قوى ورموز وكوادر النظام الذى ثار عليه الشعب. وحتى « التجمعيون» نسبة لحزب «بن على « المنحل . أثبتوا مع كل استحقاق انتخابى وبخاصة بعد افتراع التأسيسى ٢٠١١ . أن «ماكينتهم» الأكثر جاهزية دوما فى السباق. و تعززها روابط وعلاقات تمتد فى مختلف المؤسسات والمصالح. بل وتسلل «التجمعيون» إلى قائمات العديد من الأحزاب بمرشحيهم، بما فى ذلك «النهضة» و«نداء تونس» الحزبين الأكبر خلال عشرية الثورة. وبالطبع فإن أحزابا يسارية غير مستثناة من هذا الحضور «التجمعي».

ظلت مسألة السلطة وأزمتها فى الإجابة على السؤال: لصالح من تعمل السلطة وترتب أولوياتها ولصالح من تتخذ القرار؟. فالمحصلة بقيت فى المجمل دون انحياز يعوض الطبقات العاملة والفلاحية والوسطى مع العاطلين والعاملين فى الاقتصاد غير الرسمى عن عقود غياب وضعف إعادة توزيع الثروة وعن الظلم الاجتماعي؟ وترجمت هذه الأزمة نفسها خلال العشرية التالية للثورة فى الإبقاء تقريبا على نفس سياسات النمو الاقتصادى والاقتراض من الخارج والافتقاد إلى العدالة الجبائية (الضريبية) ، وغيرها من مؤشرات أولويات صانع القرار.

وبدلا من ذلك، عرقلت قوى ورموز النظام الذى

الشارع منقسم وحائر ولا يرى بديلا

ثار عليه التونسيون مساعى تطوير نظام الحكم ومؤسساته بالسرعة المطلوبة. واستغلت النقاشات الجارية لمعالجة بعض سلبيات النظامين (المختلط بين البرلمانى والرئاسي) والانتخابى فى الممارسة التونسية لتوجيه طاقة السخط نحو البرلمان التعددى ذى الصلاحيات لصالح إعادة انتاج «الرئيس القوي» مطلق السلطات، وضد فكرة «البرلمانية» من الأصل. بل واخذت هذه القوى والرموز الرجعية تجاهر رويدا رويدا بطلب الانتقام من الثورة، وتسعى صراحة لاستعادة ماضى الاستبداد، وإلى حد التطرف فى التمكين لنفوذ الفساد الاقتصادى السياسى (رأسمالية المحاسيب / نموذج حزب قلب تونس)، والنزوع نحو تعبيرات وممارسات أقرب للفاشية (الحزب الدستورى الحر)، وإعادة انتاج ظواهر المحسوبية العائلية فى حقل السياسة والحكم (كنموذج حافظ نجل حافظ السبسي)، ولممارسات انتهازية وخطاب مرتبك مزدوج يخيف قطاعات من المجتمع كما عند اليمين أو يمين الوسط الدينى ممثلا فى «النهضة».

وفى هذا السياق ، علينا أن نتذكر أن الرئيس «السبسي» امتنع قبل أشهر من انتخابات ٢٠١٩ عن التصديق على تعديل تشريعى صدر متأخرا جدا وبشق الأنفس من البرلمان يمنع ترشح من يثبت مخالفته لقانونى الأحزاب والجمعيات بالنسبة لاستغلال الأموال والإعلانات فى وسائل الإعلام وكذا الإشادة بالدكتاتورية والإرهاب وممارسات انتهاك حقوق الإنسان. حينها كانت «النهضة» فى البرلمان تقود هذه المبادرة .ولكن متأخرا جدا، وبعدما اصطفت فى المجلس التأسيسى ومن موقع الكتلة الأولى ضد «العزل السياسي» لرجالات نظام ثار عليه التونسيون (قانون تحصين الثورة الموؤد) . بل وعادت أيدت مبادرة الرئيس «السبسي» نفسه منح الفاسدين منهم بين رجال الإدارة العفو والمصالحة خلال برلمان (١٤ .

(يتبع)

بقلم: كارم يحيى

لقراءة بقية حلقات المقال.. اقرأ على
www.elmashhad.online